



## نشرة صحفية

UNCTAD/PRESS/PR/Doha/2012/004\*  
Original: English

### الأونكتاد الثالث عشر: إيجاد سبل جديدة للخروج من الأزمة وتعزيز تنمية عادلة ومستدامة

جنيف، في 30 آذار/مارس 2012 - تشكل الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأونكتاد الوزاري الذي يُنظم كل أربع سنوات، والتي ستعقد في الدوحة بقطر في الفترة من 21 إلى 26 نيسان/أبريل فرصة فريدة للمجتمع الدولي لكي يفكر في مخرج متوازن من الأزمات التي تهب اقتصادات الجنوب والشمال وتؤثر على شعوبها. ومن المتوقع أن يسمح المؤتمر الذي يكتسب قوته من مشاركة ممثلين رفيعي المستوى عن الدول الأعضاء في الأونكتاد البالغ عددها 194 دولة والعديد من الجهات الفاعلة في عالم الأعمال والمجتمع المدني، بنمهيذ الطريق أمام مستوى أعلى من التنسيق بين التدابير التي يجب اتخاذها للتصدي للتحديات التي تطرحها الأزمات الحالية، بحيث يزداد تمحور العولمة حول تنمية أكثر عدلاً. ويتحقق هذا بصفة خاصة عن طريق ازدهار اقتصادي متقاسم ويحترم البيئة وإنصت الحكومات ومراعاتها لما يهيم الشعوب وآفاق المستقبل من أجل الأجيال الجديدة.

ومنذ عام 2007 والأزمة التي بدأت مالية ثم تحولت إلى أزمة غذائية وأزمة في الطاقة وأزمة اقتصادية ونقدية تسببت في هبوط الإنتاج العالمي بنسبة 10 في المائة فيما بين عامي 2008 و2010، وقضت على 68 مليون فرصة عمل في سنة 2011 وحدها. ويشير الأمين العام للأونكتاد سوباتشاي بانيتشباكدي في تقريره إلى المؤتمر إلى أن مؤسستي بريتون وودز ومجموعة الـ 20 لم تفلح في وضع تصور لسلسلة من التدابير تتوافق مع تغير الحقائق الاقتصادية والسياسية. وقد كشف التنسيق الدولي، بالشكل الذي هو عليه حالياً، عن قصوره، وبات لا بديل عن الانتقال بسرعة إلى عولمة جديدة محورها التنمية. "فلا الترتيبات المرتجلة ولا العودة إلى العمل بنهج كالمعتاد سيعيد الأمور إلى مسارها الصحيح"، كما نبه سوباتشاي بانيتشباكدي إلى ذلك.

وللبلدان النامية والبلدان المتقدمة مصلحة مشتركة في هذا الشأن: إنعاش الطلب الاقتصادي على المستوى العالمي. الأولي لدعم تنميتها الاقتصادية وتحسين مستوى معيشة سكانها والقضاء على الفقر المدقع. والثانية لتأمين جودة حياة سكانها عن طريق استئناف إنشاء الوظائف مع الحفاظ على النظم الاجتماعية القائمة.

ويرى الأونكتاد أن من بين العوامل الرئيسية لإرجاع الاقتصاد العالمي إلى طريق النمو العودة إلى استلهام روح ونص إعلان الدوحة الوزاري الذي اعتمده مؤتمر منظمة التجارة العالمية في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2001. إذ لم يوف بعد بالوعد الذي عُقد آنذاك للبلدان الفقيرة بوضع التنمية الاقتصادية ومكافحة الفقر في صلب مفاوضات جولة الدوحة التي يُطلق عليها جولة التنمية.

ولا تزال زيادة القدرة الشرائية للفئات ذات الدخل المنخفض هي أكثر الأدوات فعالية لزيادة الطلب على السلع والخدمات. وإذا ما طبقت هذه القاعدة الاقتصادية على المليار شخص الذين أقصوا من اللعبة الاقتصادية العالمية الكبيرة، وعلى مجموع البلدان النامية وعلى أكثر شرائح السكان فقراً في البلدان الناشئة والمتقدمة، لتسنى تحرير مخزون من الطلب على السلع والخدمات يحفز الاقتصاد العالمي بكامله.

الأونكتاد يطبق روح الدوحة

كان الأونكتاد، منذ مؤتمره الوزاري الأخير (أكرا، غانا، 2008) محفزاً لسلسلة من المبادرات والشراكات في مجال التجارة، تهدف إلى تعزيز تنمية عادلة ومستدامة للبلدان النامية.

فالمنتدى العالمي للسلع الأساسية الذي أنشأه الأونكتاد قبل ثلاث سنوات يوفر لجميع الجهات الفاعلة في هذا القطاع ساحة فريدة لمناقشة التحديات الكبرى وتناول المشاكل الرئيسية مثل أمولة أسواق السلع الأساسية التي تسبب الجوع لأكثر السكان فقراً.

أما **منتدى الاستثمار العالمي** الذي سٌعقد دورته الثالثة في الدوحة فيهدف بصفة خاصة إلى اجتذاب الاستثمارات إلى البلدان النامية بحيث تتمكن من تعزيز قدرتها على العرض. ولهذا السبب أيضاً سيطلق الأونكتاد المنتدى العالمي الأول للخدمات في أثناء الأونكتاد الثالث عشر. ومن المتوقع أن يتيح هذا المنتدى زيادة الإمكانيات في مجال تنمية قطاع الخدمات عن طريق وضع تدابير مناسبة من شأنها تحسين الإطار السياسي والتنظيمي والمؤسسي، وتنمية القدرات في مجال عرض الخدمات مع التعرف على فرص التصدير الجديدة.

وبالإضافة إلى ذلك عززت المنظمة دعمها للمفاوضات التجارية الجارية في إطار النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين **البلدان النامية**، وهي مبادرة ناجحة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد وقع منذ ذلك الحين أحد عشر بلداً الاتفاق الذي اعتمد في أثناء دورة ساو باولو والذي سيتيح تنمية مبادلاتها للسلع التجارية.

ولكي يتسنى كبح المغريات الحمائية، أطلق الأونكتاد بالاشتراك مع البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي ومركز التجارة العالمية مبادرة "**الشفافية في التجارة**" التي تراقب فيما تراقبه ظهور العقوبات التي تعترض صادرات البلدان النامية عن طريق الحواجز غير التعريفية.

ولما كانت المنافسة الحرة أساسية لإرساء إطار يسهل الأعمال التجارية، فقد ظل الأونكتاد يساعد البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في وضع سياسات وقوانين المنافسة. وقد تحقق هذا بصفة خاصة عن طريق تعزيز التعاون الدولي والإقليمي بحيث يتسنى التشجيع على اعتماد أفضل الممارسات بما في ذلك عن طريق توفير حيز للمناقشة وتبادل الآراء. ومن بين المبادرات التي اتخذها الأونكتاد في هذا الاتجاه يمكن بصفة خاصة ذكر برنامج **سياسات المنافسة وحماية المستهلك في أمريكا اللاتينية (COMPAL)**، وبرنامج **المنافسة في أفريقيا (AFRICOMP)** اللذين سنتظّم تحت رعايتهما سلسلة كاملة من أنشطة المساعدة التقنية في مجال قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك في صالح العديد من بلدان أمريكا اللاتينية وأفريقيا.

ويمكن الاطلاع على برنامج الأونكتاد الثالث عشر وكذلك الوثائق ذات الصلة على موقع المؤتمر التالي على الإنترنت: [www.unctadxiii.org](http://www.unctadxiii.org)

\*\*\* \*\* \*\*\*